



ملخص تقرير

Guidelines to Emerging Market Regulators Regarding Requirements for Minimum Entry and Continues Risk-Based Supervision of Market Intermediaries

إعداد: سامي مطاب

أخصائي علاقات دولية

ملخص تنفيذي

تهدف عملية الرقابة على شركات الوساطة بشكل عام إلى:

1. حماية أصول العملاء حتى لا يتم استخدامها أو الاستيلاء عليها من قبل شركات الوساطة أو موظفيها ، كذلك حمايتها في حالة تصفية شركة الوساطة.
2. الحيلولة دون وقوع عجز لدى شركات الوساطة وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها أو تصفيتها بشكل مفاجئ أو حدوث فوضى في الأوراق.
3. التأكد من إن شركات الوساطة تتعامل مع عملائها بعناية وعدالة.

ولهذا فقد عالجت التشريعات التي تنظم عمل شركات الوساطة هذه الأهداف من خلال متطلبات الترخيص التي وضعت متطلبات بحيث يتم الترخيص فقط للشركات التي تتوفر لديها الموارد المالية المطلوبة ولديها أيضا الخبرات والمؤهلات اللازمة لأداء مهمتها. كذلك وضعت التشريعات إجراءات احترازية للتعامل مع حالات وقوع عجز لدى شركات الوساطة وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بشكل مفاجئ. إضافة لذلك فقد تضمنت التشريعات معايير للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وذلك للحيلولة قدر الإمكان من وقوع عجز لدى شركات الوساطة وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وحماية أصول العملاء إضافة إلى وضع معايير لهذه الشركات حول كيفية ممارسة أعمالها وخاصة فيما يخص التعامل مع حسابات العملاء.

إن عملية الرقابة على شركات الوساطة المعتمدة على المخاطر Risk-based supervision تأمل بإيجاد نظام رقابي مرن يتكيف مع المتغيرات السريعة في

الأسواق المالية. ومما يذكر بأن وجود مثل هذا النظام يضع على الجهات الرقابية تحديات عليها مواجهتها من خلال:

1. استخدام نظام رقابة مرن.
2. تطبيق حوكمة الشركات في شركات الوساطة.
3. تقييم نظام إدارة المخاطر في الشركات الخاضعة لإشرافها.

وقد تم إعداد هذا التقرير بناء على نتائج الاستبيان الذي تم توزيعه على الجهات الرقابية في الأسواق الناشئة الأعضاء في منظمة الايسكو، ويغطي هذا التقرير المتطلبات التي وضعتها التشريعات على شركات الوساطة من أجل السماح لها بممارسة مهنة الوساطة إضافة إلى الإطار العام لعملية الرقابة المعتمدة على المخاطر Risk-based supervision في الأسواق الناشئة.

وقد وجد التقرير بأنه لا يوجد طريقة محددة ومعيارية لتطبيق عملية الرقابة المعتمدة على المخاطر Risk-based supervision لذلك يتعين على كل هيئة رقابة وضع نظام خاص يلاءم الأسواق التي تخضع لرقابتها وقد وضع التقرير مجموعة من الخطوط العريضة التي يمكن للهيئات الاسترشاد بها وهي:

1. يجب أن يكون هناك تخطيط منظم لعملية الرقابة المعتمدة على المخاطر Risk-based supervision.
2. تحديد وتقييم المخاطر.
3. الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لعمليات الرقابة.

وقد استعرض التقرير عدد من التحديات التي يمكن أن تواجهها الجهات الرقابية عند تطبيق عملية الرقابة المعتمدة على المخاطر Risk-based supervision والتي تتمثل فيها يلي:

1. القدرات المهنية والفنية لموظفي الجهات الرقابية.
2. القدرة على تحديد وتعريف أنواع المخاطر وكيفية تخفيف أثرها.

3. وضع ملف Profile منفصل عن المخاطر في شركات الوساطة.
4. إعطاء رتبة risk score لكل شركة وساطة من حيث المخاطر.
5. تطبيق معايير متساوية عند تقييم المخاطر بين كافة شركات الوساطة.

وفيما يلي استعراض لأهم ما جاء في هذا التقرير.

أولاً: الإطار العام والمهدف من التقرير

مقدمة:

كان للعولمة والانفتاح في مجال الأسواق المالية نتائج ايجابية بحيث أصبحت المؤسسات المالية أكبر حجماً وأكثر تعقيداً وتوسعت وانتشرت الأعمال التي تقوم بها على المستوى العالمي كذلك أصبح هناك ترابط بين الأسواق المالية العالمية . ومن جهة أخرى أوجدت العولمة تحديات كبيرة للنظام المالي العالمي.

وقد ساهم هذا التطور الكبير في الأسواق المالية في ظهور أدوات مالية جديدة ومعقدة ساهمت في خلق مخاطر جديدة متعلقة بها كان على الهيئات وضع الطرق لقياسها. كل هذه التطورات ساهم في تغيير الفكر الرقابي لدى الهيئات حيث انتقل بعضها من رقابة لاحقة (بعد إجراء العمليات) إلى أسلوب مبادر Proactive يعتمد على الرقابة المعتمدة على المخاطر Risk-Based Approach.

وقد بدء هذا الأسلوب في الرقابة في الانتشار بين هيئات الأوراق المالية بحيث يشمل دراسة المخاطر عند كافة مراحل الرقابة على شركات الوساطة وذلك منذ إعطاء الرخصة لممارسة مهنة الوساطة والحد الأدنى لرأس المال الى الرقابة المستمرة على عملياتها ومركزها المالي.

الهدف من التقرير:

يهدف هذا التقرير بشكل رئيسي إلى دراسة وضع الرقابة في الأسواق الناشئة وتزويد الهيئات في هذه الأسواق بالخطوط العريضة لعملية الرقابة المعتمدة على المخاطر. ويشمل التقرير على تحليل نتائج الاستبيان الذي تم توزيعه على الهيئات في الأسواق الناشئة الأعضاء في منظمة الايسكو إضافة إلى ردود هذه الهيئات.

ثانياً: مجال التقرير وطريقة إعداده

تم في هذا التقرير التطرق إلى ثلاثة أنشطة في سوق رأس المال والتي يتم الرقابة عليها وهي:

1. الأوراق المالية والمستقبلات والإفلاس
2. إدارة صناديق الاستثمار وعمليات هذه الصناديق
3. الإصدارات الأولية والاستشارات في مجال تمويل الشركات

ولغايات هذا التقرير فقد تم تعريف ما يلي:

شركات الوساطة تتضمن أي جهة تمارس عمليات إدارة المحافظ للمستثمرين الأفراد، تنفيذ الأوامر، تداول وتوزيع الأوراق المالية وتوفير البيانات عن الأوراق المالية المتداولة . وهذا التعريف يشمل شركات الوساطة التي تعمل بالعمولة ولحسابها وصناديق الاستثمار ومدراء الصناديق الاستثمارية ومستشاري الاستثمار. الرقابة المعتمدة على المخاطر تشمل طرق تقييم المخاطر ومنها تحليل الحساسية Sensitivity Analysis وفحص قدرة التحمل Stress Testing، وطرق مراقبة المخاطر التي يمكن من خلالها معرفة الأثر السلبي لأي حدث على النظام في إطار عملية تقييم المخاطر إضافة إلى عملية إدارة المخاطر.

طريقة إعداد التقرير وطريقة التقييم التي تم اعتمادها:

بهدف إعداد هذا التقرير فقد تم عمل استبيان وتوزيعه على الهيئات الأعضاء في لجنة الأسواق الناشئة لمعرفة الممارسات التي يطبقونها من حيث ترخيص شركات الوساطة وخاصة فيما يتعلق بالحدود الدنيا المطلوبة لمنح التراخيص وكذلك في الرقابة المستمرة المعتمدة على المخاطر على هذه الشركات . وقد اشتمل الاستبيان على ثمانية أجزاء وهي:

1. وجود بيئة تشريعية لتنظيم مهنة الوساطة.
2. تقييم المخاطر التشغيلية والتي تشمل : البنية التحتية التكنولوجية والإدارية والمالية والموارد البشرية ومتطلبات الإفصاح.
3. تقييم مخاطر السوق.
4. تقييم مخاطر الاقتراض.
5. تقييم المخاطر المالية.
6. تقييم مخاطر الالتزام.
7. تقييم المخاطر القانونية.
8. تقييم المخاطر الأخرى.

الهيئات التي أجابت على الاستبيان:

أجاب على الاستبيان 19 هيئة أعضاء في لجنة الأسواق الناشئة وهي:

الصين	تشيلي	بلغاريا
ليتوانيا	الأردن	الهند
منغوليا	موريتانيا	ماليزيا
عُمان	نيجيريا	المغرب
رومانيا	بولندا	باكستان
تايلاند	تايوان	جنوب أفريقيا
		تركيا

ثالثاً: طريقة الرقابة المعتمدة على المخاطر:

تطور مفهوم طريقة الرقابة المعتمدة على المخاطر:

لقد تطور هذا المفهوم خلال العقد الأخير من القرن الماضي وتعود بدايته إلى الثمانينيات من القرن الماضي نتيجة للاثمات المالية التي حدثت، حيث كان التركيز في عملية الرقابة على مراجعة كافة العملية والأداء التاريخي وتغطية كافة الجوانب التشغيلية وهذا يسمى بـ Rule-based supervision. وقد أثبتت التجارب أن هذه الطريقة لم تكن فعّالة في منع حدوث الأزمات المالية. ونتيجة لذلك ظهر ما يسمى بالرقابة المعتمدة على المخاطر Risk-based supervision حيث التركيز على طرق إجراء العمليات في الشركات، وكذلك التعامل مع شركات الوساطة بناء على تاريخها من حيث المخاطر Risk profile وقدرتها على إدارة هذه المخاطر. وتساهم عملية الرقابة المعتمدة على المخاطر في زيادة الشفافية وإعطاء إنذار مبكر لحدوث خلل ما، كذلك تشجع الشركات على عمل تقييم ذاتي وبشكل دوري. إن ملف الشركات من حيث المخاطر يشكل الأساس في تحديد طريقة الرقابة على هذه الشركات ويتم بشكل مستمر تحديث وتقييم ملف الشركات. وفي هذه الطريقة أيضاً يتم توزيع الموارد المتاحة في عملية الرقابة بناء على ملف المخاطر لكل شركة. أما بالنسبة لعمليات الرقابة الداخلية في الشركات فإنها تتم من حيث أنواع متنوعة من المخاطر ومنها مخاطر الاقتراض، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، المخاطر التشغيلية، المخاطر التشريعية، مخاطر سمعتها في السوق، محاربة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب. إن الرقابة المعتمدة على المخاطر تشمل طرق للرقابة ومنها تحليل الحساسية وفحص قدرة التحمل Stress Testing، وطرق مراقبة المخاطر التي يمكن من خلالها معرفة الأثر السلبي لأي حدث على النظام في إطار عملية تقييم المخاطر إضافة إلى عملية إدارة المخاطر.

الرقابة عن طريق المخاطر في اعرف عميلك (know your)

(costumer (KYC) وفي محاربة تمويل الإرهاب

هناك حد أدنى من المتطلبات يجب أن تراعيها الشركات لمعرفة كافة عملائها Customer Due Diligence (CDD) ولكن القيام بهذه الخطوات وبشكل متساوي لكافة عملائها يشكل عبأً مالياً على الشركة لذلك كان لا بد من التمييز بين العملاء من حيث المخاطر التي قد يسببها هؤلاء العملاء على الشركة . لذا تقوم الشركات بعمل تقييم أولي لهؤلاء العملاء عن طريق وضع قائمة من الأسئلة للإجابة عليها tick box approach وبالتالي يمكن توجيه الموارد المتاحة نحو العملاء الأكثر خطورة وبالتالي تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وهذه الطريقة تسمى KYC/CDD.

الحاجة إلى الرقابة المعتمدة على المخاطر:

تقوم شركات الوساطة ببعض النشاطات الخطرة وذلك بهدف تعظيم الأرباح ونسبة العائد إلى حقوق المساهمين وهذا أدى إلى ظهور محافظ خطرة وزيادة في الرفع المالي (الاقتراض) وهذا الوضع يسبب قلق لهيئات الرقابة خاصة إذا كان هناك عدم وجود للضوابط الرقابية الداخلية. لهذا كان لا بد من وجود رقابة على هذه الشركات لحماية حقوق المستثم رين والمقرضين في النظام المالي . وتعتبر طريقة الرقابة المعتمدة على المخاطر أفضل الطرق في الرقابة والتي تساهم في زيادة الثقة في أسواق المال وفي الحفاظ على حقوق المستثمرين وعلى سلامة النظام المالي . إضافة لذلك فإن هذه الطريقة تعتبر مرنة وتستجيب للمتغيرات السريعة في أسواق المال وللتطورات التي شاهدها هذه الأسواق حيث أصبح هناك أدوات مالية معقدة وأصبحت هذه الأسواق ذات تذبذب عالي ومترابطة مع بعضها ومتنافسة.

أهداف طريقة الرقابة المعتمدة على المخاطر:

تهدف التشريعات المنظمة لأسواق المال بشكل عام لعدد من الأهداف يمكن حصرها بالأهداف التالية:

1. الحفاظ على استقرار النظام المالي وخاصة فيما يتعلق بنظام التسوية والتفاصيل.
2. زيادة الفعالية في الإجراءات التشغيلية وفي الالتزام لدى شركات الوساطة.
3. توفير الحماية لعملاء شركات الوساطة.

أما بالنسبة للأهداف الرئيسية لطريقة الرقابة المعتمدة على المخاطر فتتمثل فيما يلي:

1. إعداد ملف عن المخاطر لكل وسيط يشمل المخاطر التي قد يسببها على السوق.
2. تعديل مجال وكثافة الرقابة بحسب مستوى المخاطر للشركات.
3. الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في عملية الرقابة.
4. أن يكون النظام الرقابي مبادر *proactive*.
5. تعزيز الثقة بالنظام الرقابي بشكل متكامل.

إن الرقابة المعتمدة على المخاطر تشجع شركات الوساطة على إدارة مخاطرها بنفسها، وعلى هيئات الرقابة أن تكون لديها القدرة على تقييم قدرة هذه الشركات على إدارة مخاطرها بنفسها، وكذلك يترتب عليها تحديد مدى اثر ذلك على استقرار النظام المالي، وعلى حماية المستثمرين والحفاظ على سلامة الأسواق. وعلى الهيئات أن تحدد أولوياتها في عملية الرقابة وتوجيه مواردها بناء على عملية التقييم التي تقوم بها.

رابعاً: نموذج الرقابة المبنية على المخاطر:

المخاطر التي توجهها شركات الوساطة:

إن الرقابة على شركات الوساطة تتطلب معرفة المخاطر التي توجهها هذه الشركات والتي تشمل:

1. مخاطر المحافظ : مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السوق، مخاطر الائتمان ومخاطر التسوية، المخاطر المالية، مخاطر السيولة ومخاطر سوء اختيار الاستثمارات.
2. المخاطر المؤسسية : المخاطر التشغيلية، مخاطر الإدارة، مخاطر الالتزام، المخاطر المالية، المخاطر القانونية والتشريعية، المخاطر الإستراتيجية، والمخاطر من الغير وذلك نتيجة انتقال المخاطر عند فشل شركة معينة.
3. المخاطر النظامية: التأثير السلبي المنتقل من قطاعات أخرى إضافة إلى خطر التراجع الاقتصادي.

المكونات الرئيسية للرقابة المعتمدة على المخاطر:

من خلال تجارب الدول التي شاركت في الاستبيان يمكن حصر المكونات الرئيسية للرقابة المعتمدة على المخاطر بما يلي:

1. شروط الترخيص.
2. الأنظمة والتعليمات محل التطبيق.
3. الأنظمة التي تحكم عملية الاستثمار.
4. التدقيق الخارجي/ التأمين / الضمانات.
5. متطلبات الإفصاح.
6. الحدود الدنيا لرأس المال والاحتياطيات.

7. قوانين التصفية.

8. العقوبات.

إطار نظام إدارة المخاطر:

في معظم النماذج التي تعتمد على المخاطر يتم الطلب من الشركات الالتزام بجد أدنى ضمن إطار نظام إدارة المخاطر وعلى سبيل المثال:

1. متطلبات الدخول إلى السوق (الترخيص بممارسة المهنة).

2. وجود نموذج لتحديد وقياس والسيطرة على المخاطر في الشركة.

3. وجود مقياس لقياس التذبذب في المحافظ.

4. وجود متطلبات لفحص التحمل Stress Testing.

5. وجود تقييم لنموذج قياس المخاطر.

6. المراجعة الدورية للمخاطر التي تواجهها الشركة.

7. وجود طرق للحد من المخاطر.

8. الالتزام بحوكمة الشركات.

9. الالتزام بـ Fit and Proper.

10. وجود أنظمة رقابة داخلية.

11. وجود متطلبات للامان على الأنظمة.

12. المحافظة على سرية المعلومات.

13. تعزيز واستقلالية المدققين.

14. وجود معايير لممارسة المهنة للموظفين.

15. وجود إجراءات وثقافة الالتزام.

الأدوات المستخدمة في عملية الرقابة المعتمدة على المخاطر:

من أجل إيجاد نظام رقابة فعال يعتمد على المخاطر ويحقق أهدافه المتمثلة في إيجاد وسطاء ذو سمعة مالية وقادين على البقاء في كافة الظروف ، لا بد من توفر مجموعة من الأدوات لمساعدة الهيئات الرقابية على ذلك مثل:

- شروط دخول السوق والتي يعتبرها العملاء حد ادني من الضمانات للقدرة المالية وسلامة شركات الوساطة.
- معايير الملاءة المالية والتي تضمن وبشكل مستمر وجود موارد مالية لدى شركات الوساطة لممارسة أعمالها وكذلك لتخفيف الصدمات في حال واجهت هذه الشركات ظروف غير متوقعة أو خسائر كبيرة بحيث لا تتأثر حقوق العملاء بهذه الشركات بشكل مباشر ، أي وجود خطوط دفاع عن حقوق العملاء في هذه الشركات.
- التدقيق في نوعية وإستراتيجية الإدارة في شركات الوساطة وذلك للتأكد من أن الإدارة لديها الاستقامة والأمانة والمهارة لإدارة هذه الشركات.
- متطلبات إدارة المخاطر وذلك للتأكد من إن لدى شركات الوساطة النظام المناسب لتحديد المخاطر وإدارتها ومراقبتها وذلك لمواجهة ما قد تسببه هذه المخاطر من إضعاف قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها.
- الاعتماد على الخبرات المتميزة مثل المدققين الخارجيين وذلك للقيام بمعمليات تدقيق مستقلة لإجراءات الرقابة الداخلية وسير العمليات في الشركة.
- تقديم تقارير دورية للجهات الرقابية وذلك لتزويدها بالمعلومات الضرورية لعمليات الرقابة والالتزام بمتطلبات الإفصاح.

• تعزيز قدرات الهيئات الرقابة من حيث الرقابة وتطبيق القوانين والتعليمات وذلك للتأكد من قدرة هذه الهيئات على اكتشاف المشاكل التي قد توجهها هذه الشركات وان لديها القدرات الكافية على معالجة هذه المشاكل.

لقد قامت العديد من الهيئات بتطبيق الرقابة المعتمدة على المخاطر، وقد تم ذلك باستخدام نموذج لتقييم المخاطر وذلك لتقييم مخاطر الوسيط، وهذا النموذج يستخدم العوامل الكمية والنوعية. العوامل النوعية تتمثل في فعالية الإدارة في الشركات (مخاطر الموارد البشرية) وحوكمة الشركات (مخاطر إدارية) ونوعية واستقلالية نظام إدارة المخاطر في الشركة (المخاطر النظامية) والالتزام بالمتطلبات التشريعية (مخاطر الالتزام). أما المخاطر الكمية فتشمل الموارد المالية المتاحة (المخاطر المالية)، كفاية رأس المال وحجم العملاء (مخاطر السوق) وعدد الشكاوى التي يتلقونها (المخاطر التشغيلية).

ومما يذكر بان هذه الهيئات تقوم بتصنيف الشركات حسب المخاطر التي قد تتعرض لها ويتم وضع ترتيب للشركات بناء على هذا التصنيف Risk rating or Risk scores وذلك عن طريق تحديد وتصنيف المخاطر التي قد توجهها الشركات ووضعها ضمن مجموعات كما يتم معرفة قدرة الإدارة على تقييم المخاطر مع تحديد احتمالية حدوث كل خطر وإعطاء أوزان لهذه المخاطر وتحديد الخطر ذو الوزن الأكبر على كل شركة.

خامسا: الخطوط العريضة لعملية الرقابة المعتمدة على المخاطر:

بناء على تجارب الدول التي شاركت في الاستبيان تم استخراج مجموعة من المبادئ إلي يمكن الاستفادة منها عند عمل نظام رقابة معتمد على المخاطر وهذه المبادئ تندرج ضمن ثلاثة مجالات وهي:

1. التخطيط الهيكلي للرقابة المعتمدة على المخاطر.
2. تحديد وتقييم أنواع المخاطر.
3. الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الرقابة.

التخطيط الهيكلي للرقابة المبنية على المخاطر:

يجب على الجهات الرقابية تطوير نظام لتقييم المخاطر بهدف:

1. تحديد المخاطر الملازمة لعمل شركات الوساطة.
2. قياس وتقييم هذه المخاطر.
3. تقييم إجراءات الرقابة الداخلية ونظام إدارة المخاطر الموجودة لدى شركات الوساطة للتخفيف من أثر هذه المخاطر.

بناء على نتائج عملية تقييم المخاطر، تقوم هيئات الرقابة بوضع خطط للرقابة على كل وسيط بحيث يتم يكون هناك استخدام امثل للمصادر المتاحة للرقابة وتوجيه المصادر بناء على ملف الخطورة لشركة الوساطة Risk profile ويتم في هذه الخطط تحديد الرقابة المطلوبة.

إن المخاطر التي تنتج عن شركة الوساطة يتم تحديدها بناء على : تقييم حجمها النسبي وأهميتها في السوق إضافة إلى كفاية إجراءات الرقابة الداخلية لدى شركة الوساطة وقدرتها على تخفيف ومواجهة المخاطر الناتجة عن عمل الشركة.

قبل القيام بعملية تقييم المخاطر الناتجة عن شركة الوساطة يتم قياس المخاطر التي يسببها الوسيط على الأهداف الرئيسية لهيئات الرقابة والمتمثلة في حماية المستثمرين، الحفاظ على سلامة الأسواق إضافة لذلك يتم قياس المخاطر النظامية.

ويجب أن يكون هناك مراجعة مستمرة لنموذج تقييم المخاطر بحيث يعكس هذا النظام التطورات السريعة التي تشهدها صناعة الأوراق المالية. ويتم تحديث هذا النموذج حتى يتمكن من استيعاب أي مخاطر جديدة تنتج عن تطور الممارسات في الأسواق والأدوات المالية الجديدة إضافة إلى ما يتم اكتشافه من خلال عمليات الرقابة والتفتيش.

تحديد وتقييم المخاطر:

لتحديد المخاطر يجب على الجهات الرقابية تحدي العوامل المسببة لها والتي تشمل:

1. المخاطر الملازمة لمهنة الوساطة والتي تنتج عن : نوع النشاط الذي يمارسه الوسيط، العملاء، الأدوات الاستثمارية التي تتعامل بها شركات الوساطة.
2. المخاطر الناتجة عن عدم كفاية الرقابة الداخلية والناتجة عن نوعية إجراءات العمل الداخلية في إدارة المخاطر والتي تعتبر جزء من الالتزام المطلوب.

إن أي نموذج فعال لتقييم المخاطر يجب أن يأخذ بعين الاعتبار العوامل الكمية والنوعية المسببة للمخاطر والتي تساهم في المخاطر الكلية لشركة الوساطة.

ومن ناحية أخرى، يجب أن تتمتع العوامل التي سيتم إدخالها في نموذج تقييم المخاطر بالصفات التالية:

1. يمكن قياسها، يمكن أن تكون كمية يمكن قياسها أو نوعية يمكن تقديرها بموضوعية.
2. سهولة جمع البيانات وسهولة إجراء العمليات الحسابية.

3. أن تكون العلاقة بين هذه العوامل وبين عملية التقييم واضحة ومفهومة لشركة الوساطة وللجهات الرقابية.

4. أن تكون مرنة بحيث يمكنها استيعاب أي تغييرات أو تطورات.

استخدام الموارد المتاحة في عملية الرقابة:

على الجهات الرقابية أن تقوم بالاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة في عملية الرقابة على الجهات الخاضعة لرقابتها مع إعطاء الأهمية للرقابة على شركات الوساطة. ويمكن أن تتراوح هذه الأهمية من وضع المتطلبات التشريعية المناسبة، وعدد التقارير التي على الوسيط تقديمها للجهات الرقابية، والأولويات للزيارات التفتيشية على الشركات، إلى العقوبات في حالة عدم الالتزام. ويجب أن يكون هناك تنسيق بين الجهات التي تراقب على شركات الوساطة بحيث يكون هناك تنسيق لجهود وبرامج الرقابة حتى تصبح هذه الجهود فعالة.

لتحديد نوع وعدد مرات التفتيش على شركات الوساطة يمكن للجهات الرقابية استخدام التصنيف من حيث المخاطر Risk rating scores الذي قامت هذه الجهات بإعطائه لكل شركة وساطة، وبهذه الآلية يتم توجيه الجزء الأكبر من الموارد المتاحة للرقابة على الشركات التي حصلت على تصنيف مخاطر مرتفع وعلى المجالات التي لها تأثير أكبر على السوق.

سادس: التحديات التشريعية في تطبيق عملية الرقابة المعتمدة

على المخاطر:

بينت تجارب الدول التي بدأت بتطبيق عملية الرقابة المعتمدة على المخاطر انه من الصعب الانتقال لهذه النوع من الرقابة بدون الإدراك الكامل للتغيرات المتوقعة والتي يمكن أن تتضمن تغييرات جذرية لهيكل عملية الرقابة والذي يتضمن الإطار

التشريعي الذي يحكم هذه العملية . كما تتطلب عملية الانتقال استقطاب المهارات البشرية المطلوبة. وفيما يلي بعض هذه التغييرات المطلوبة:

تغييرات في الثقافة التنظيمية وطرق التفاعل مع الوسطاء:

إن الانتقال إلى طريقة الرقابة المعتمدة على المخاطر يتطلب تغيير في الثقافة التنظيمية والتي تشمل تغيير في مفاهيم وأهداف عملية الرقابة إضافة إلى طريقة التفاعل مع شركات الوساطة، وذلك لأن تطبيق هذه الطريقة يتطلب اتخاذ قرارات وأحكام نوعية. ولهذا فقد قامت الدول بتطبيق ذلك بطرق مختلفة منها إنشاء أقسام متخصصة أو إنشاء وحدات متخصصة أو فرق عمل متخصصة.

إصدار تشريعات جديدة:

إن تطبيق طريقة الرقابة المعتمدة على المخاطر يتطلب أن تكون هناك إعادة هيكلة للقوانين والأنظمة والسياسات والأدلة والإجراءات التشريعية والرقابية بحيث تتكيف مع هذا النوع من الرقابة . ويجب أن تكون القوانين مرنة بحيث تستوعب التغييرات السريعة التي تشهدها أسواق المال، وبالنسبة للتعليمات يجب أن تكون مرنة بحيث تأخذ بعين الاعتبار طبيعة ومدى التراخيص الممنوحة لشركات الوساطة.

انتقال الموارد لقطاعات أخرى والتغييرات في الهيكل التنظيمي:

إن تطبيق طريقة الرقابة المعتمدة على المخاطر قد يتطلب تخصيص موارد بشرية أكثر للرقابة على شركات الوساطة ذات تصنيف المخاطر المرتفع مقارنة مع الشركات ذات التصنيف المنخفض، كما قد يتطلب نقل بعض الموارد البشرية من قطاع لآخر، وهذه الانتقالات قد تتطلب تغييرات هيكلية في المؤسسة.

وعلى الجهات الرقابية التي ستقوم بتطبيق طريقة الرقابة المعتمدة على المخاطر أن تستقطب المؤهلين من حيث المهارة والخبرة بحيث يكون لديهم القدرات والمهارات

اللازمة لتقييم المخاطر في شركات الوساطة، ويمكن كذلك تدريب الكوادر الحالية بحيث يصبحوا قادرين على تطبيق هذه الطريقة في الرقابة.

تحمل نفقات إضافية للحصول على فوائد أكثر:

نتيجة للحاجة إلى التغييرات الهيكلية وتدريب الموارد البشرية واستقطاب كوادر مؤهلة فإن هناك تكاليف إضافية على المؤسسة تحملها وخاصة أن التغييرات المطلوبة تحتاج إلى وقت طويل. ومما يذكر بأنه في حال التحول لهذه الطريقة بشكل غير مدروس وصحيح ينتج نظام رقابي مشوه عن عملية التحول لذلك لا بد من وجود إجراءات وقائية في نظام التحول.

دائرة التوعية:

يجب على الجهات الرقابة القيام بحملات توعية لشركات الوساطة من أجل إيصال مفهوم عملية الرقابة المعتمدة على المخاطر وتوضيح فوائدها، كذلك زيادة ثقافة تحديد المخاطر التي تواجهها شركات الوساطة في عملها مما يساعد هذه الشركات على تقييم مخاطرها بنفسها ووضع الإجراءات الداخلية لإدارتها. ويجب على الجهات الرقابية توضيح طبيعة المعلومات التي تحتاجها من شركات الوساطة ومجالات استخدام هذه البيانات.

الاتفاق من كافة الأطراف:

يجب أن يكون هناك إجماع من كافة الأطراف المشاركة في السوق على تطبيق عملية الرقابة المعتمدة على المخاطر وذلك من خلال الإعلان وبشكل واضح عن هذه الطريقة وكذلك توضيح آلية اختيار الموارد الرقابية وطريقة توزيع هذه الموارد. كذلك يجب اخذ الإجماع العام بعين الاعتبار حول الإمكانيات أو القصور الموجودة في هذه الطريقة من الرقابة.

نقاط الضعف المحتملة:

بالرغم من أن هذه الطريقة في الرقابة فعالة ولكنها لا تخلو من المخاطر كونها تعتمد على إجراءات الرقابة الداخلية لشركة الوساطة وعمل جهات أخرى مثل المدققين الخارجيين . وهناك احتمالية أيضا أن تصبح هذه الطريقة تقليدية بحيث تصبح عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يت م عملها . كما أن هذه الطريقة تركز على التشخيص للمرض وليس على العلاج . كما يخشى من أن يصبح هناك عدم اتساق بين الطرق المطبقة في الرقابة وكذلك زيادة العبء على الجهات الرقابية. وفي هذا السياق نجد انه في الأسواق الناشئة يتم تطبيق عملية الرقابة التقليدية وكذلك طريقة الرقابة المعتمدة على المخاطر وعلى أجزاء مختلفة من شركات الوساطة. لذلك فان عملية تطبيق طريقة الرقابة المعتمدة على المخاطر عن طريق وضع معايير مخاطر متساوية لصناعة الوساطة المالية يجب أن يتم تقييمها بشكل كبير قبل تطبيقها.

ويتوجب أيضا على الجهات الرقابية وضع آليات لمراقبة وتقييم المخاطر التي قد تنتج عن تطبيق طريقة الرقابة المعتمدة على المخاطر والتي ذكرت في سابعا على ان تتضمن هذه الآليات المرونة اللازمة لتعديل الأطر العامة لعملية الرقابة بناء على عمليات التقييم المستمرة.

سابعا: الخلاصة:

إن طريقة الرقابة التي تعتمد على المخاطر يمكن أن تحسن فاعلية الجهة الرقابية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الرقابية المتاحة. وكذلك تشجع شركات الوساطة على اتخاذ دور مبادر في عملية الامتثال للقوانين والأنظمة. وإن التطبيق الناجح لطريقة الرقابة المعتمدة على المخاطر بحيث تكون مرنة لاستيعاب أي تطورات في الأسواق يعتبر من العوامل الحاسمة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للجهات

الرقابية والمتمثلة في المحافظة على سلامة الأسواق وحماية المستثمرين والمحافظة على الاستقرار في الأسواق المالية.

ومن خلال ما تم عرضه في هذا ال تقرير نجد انه لا يوجد معيار محدد او قواعد محددة لتطبيق الرقابة عن طريق المخاطر . لذلك يتوجب على كل جهة رقابية وضع نظامها الخاص بها والذي يتلاءم مع ظروف الأسواق لديها ويمكنها الاستفادة من الخطوط العريضة التي تم استعراضها في هذا التقرير . كما اقترح التقرير بأن يكون هناك تعاون بين الأسواق الناشئة التي ترغب بتطبيق هذه الطريقة مما يساهم في تعزيز التعاون بين هذه الجهات وفي تبادل التجارب فيما بينها .